جامعة القاهرة
كليـــة الحقوق
قسم القانون العام

النظام القانونى للتراخيص النووية والإشعاعية

«دراسة مقارنة»

لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

أيمن محمد سليمان مرعى

المدرس المساعد بقسم القانون النووى

مركز الأمان النووى – هيئة الطاقة الذرية

لجنة الحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد بدران	مشرفاً ورئيساً
استاذ القانون العام – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ فوزى حسين حماد	مشرفاً
رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق والمستشار بالوكالة الدولية للطاقة الذرية	
الأستاذ الدكتور/ يسرى العصار	عضواً
استاذ القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ عبدالرؤف هاشم بسيونى	عضواً
استاذ القانون العام المساعد – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق	

٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

{ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علىَّ وعلى والديَّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين }

صدق الله العظيم

النمل، الآية ١٩

إهـــــداء

إلى الروح الزكية الطاهرة..... روح أخي الشهيد عيد .... روح أختي الشهيدة نوال....

إلى والدي ....إلى والدتي...

إلى اخوتي....

إلى كل من له فضل علىَّ .....

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذي الجليل الدكتور/ محمد محمد بدران، أستاذ القانون العام- كلية الحقوق- جامعة القاهرة، الذي منحه الله الخلق الرفيع والعلم الغزير ، فقد منحنى سيادته شرف الإشراف على هذه الرسالة، ومنحنى من فيض علمه الوفير ووقته الثمين وسعة صدره ما أعانني على إتمام هذا البحث، فكان نعم الأستاذ ونعم الوالد، فجزاه الله عنى كل خير.

كما أتوجه بصادق العرفان وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور/فوزي حسين حماد- الأستاذ بهيئة الطاقة الذرية ورئيسها الأسبق ورائد التنظيم النووي بمصر وعضو اللجنة الاستشارية للطاقة النووية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية - الذي تعهد هذا العمل بالرعاية منذ أن كان فكرة، ولم يدخر جهدا في سبيل إتمام هذا العمل، فقد تجسّدت فيه معاني العطاء وسعة الصدر وغزارة العلم وسمو الخلق، وتبنى العلم كقيمة ورسالة، فكان نعم الأستاذ ونعم الوالد، فله منى كل شكر وتقدير.

كما أتوجه بوافر الشكر إلى الأستاذ الدكتور/ **يسرى العصار**-أستاذ القانون العام- كلية الحقوق- جامعة القاهرة،والذي مد لي يد العون، وكان لتوجيهاته المخلصة أثرها الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **عبد الرؤف هاشم**- أستاذ القانون العام المساعد- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق، والذي منحنى علما غزيرا وكرما كبيرا.

كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون وساعد في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر أساتذتي وزملائي بهيئة الطاقة الذرية وخاصة الأستاذة الدكتورة/ سامية رشاد.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السيد المستشار/فرج الدري- أمين عام مجلس الشورى- الذي كان لتوجيهاته وخلقة الكريم أثره الكبير.

ولا يفوتني في هذا المقام الإشادة بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية الأوربية في مد يد العون لي وفى تطوير القانون النووي.

وفى الختام،فهذا العمل لا يخرج عن كونه محاولة، فإن أصبت فهذا توفيق من الله، وإن جانبني الصواب، فأسأل الله العفو.

الباحث

مقدمة

ترتب علي اكتشاف ظاهرة النشاط الإشعاعي في مطلع القرن الماضي، وما أدت إليه من اكتشاف البنية الذرية ومنها بنية النواة، ثم اكتشاف الانشطار النووي في عام ١٩٣٨ نتيجة تفاعل نووي بين النترون ونواة ذرة اليورانيوم ٢٣٥ الذي يطلق طاقة هائلة هي الطاقة النووية. وقد كان أول استخدام للطاقة النووية في ظروف الحرب العالمية الثانية هو إنتاج قنابل نووية، ومن خلال جهود علمية وتكنولوجية وإدارية وتنظيمية وعسكرية هائلة بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والتي استخدمتها في هيروشيما ونجازاكى في ٦و٩ أغسطس ١٩٤٥. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الجهود تتجه نحو الاستخدام النووي في مجالات عدة، منها تطوير المفاعلات البحثية ومفاعلات إنتاج الكهرباء، إنتاج المصادر والنظائر المشعة وتوسيع رقعة استخدامها في البحوث والتطوير والأغراض الطبية والزراعية والصناعية وغيرها لخدمة الإنسان.**وسنتناول أهم هذه الاستخدامات فيما يلي:**

١- في مجال إنتاج الطاقة

من الاستخدامات الهامة للطاقة النووية استخدامها في إنتاج الكهرباء، فالطاقة النووية كأحد مصادر إنتاج الكهرباء خيار آمن.حيث تنتج الطاقة النووية ١٦% من الطاقة الكهربية المنتجة في العالم[١]، وتعتمد العديد من الدول على الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء مثل فرنسا التي تحصل على أكثر من ٧٦% من احتياجاتها من الكهرباء من مفاعلات القوى النووية، وتبلغ هذه النسبة ٤٦% في كل من بلجيكا والسويد.وتجدر الإشارة إلى أن عدد مفاعلات القوى النووية العاملة في العالم يبلغ ٤٣٨، بالإضافة إلى ٣١ مفاعل قوى نووية تحت الإنشاء، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من هذا العدد ١٠٤ مفاعل قوى نووية بنسبة ٢٥% من إجمالي المفاعلات في العالم.

---

(١) Maintaining and increasing the overall assets available to future generations ,The IAEA,Nuclear Power and Sustainable Development ,International Atomic Energy Agency ,Vienna 2001,00678/F Series

" فهـرس "

الموضـوع	الصفحة
مقدمـة	١
الباب الأول	٢٠
دور الدولة في تحقيق الأمان النووي ووسائلها في ذلك	
الفصل الأول: وسائل الدولة في تحقيق الأمان النووي	٢٣
المبحث الأول: ماهية الضبط الإداري	٢٣
المطلب الأول: أهداف الضبط الإداري وأنواعه وخصائصه	٢٨
المطلب الثاني: أساليب الإدارة في تحقيق الضبط الإداري	٣٠
المطلب الثالث: العلاقة بين الضبط الإداري والأمان النووي والرقابة الإشعاعية	٣٣
المطلب الرابع: الإخطار	٣٦
المبحث الثاني: وسيلة الترخيص النووي والإشعاعي	٣٩
المطلب الأول: حكمة فرض نظام الترخيص	٤٠
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لنظام الترخيص	٤١
الفرع الأول: موقف الفقه	٤٢
الفرع الثاني: موقف القضاء	٤٣
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية الترخيص النووي والإشعاعي	٤٦

الفرع الأول: أساس فرض نظام الترخيص النووي والإشعاعي ٤٦
الفرع الثاني: محل نظام الترخيص النووي والإشعاعي ٤٨
البند الأول: المنشآت النووية ٤٩
البند الثاني: المصادر الإشعاعية ٦١
الفصل الثاني: الجهة الرقابية ٦٢
المبحث الأول: دور الجهة الرقابية ٦٢
المطلب الأول: الجهة الرقابية من خلال مقترحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٦٤
الفرع الأول: نشأة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٦٤
الفرع الثاني: النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ٦٥
المطلب الثاني: اختصاصات الجهة الرقابية ٦٧
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للجهة الرقابية في بعض الدول ٦٩
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للجهة الرقابية في النظام الأمريكي ٧١
المطلب الثاني: الجهة الرقابية في النظام الفرنسي ٧٧
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي في ألمانيا ٨٢
المطلب الرابع: الهيكل الرقابي في المملكة المتحدة ٨٦

المطلب الخامس: الهيكل الرقابي في تركيا ٩٠
المطلب السادس: الهيكل الرقابي في جنوب أفريقيا ٩١
المطلب السابع: الهيكل الرقابي في فنلندا ٩٤
المطلب الثامن: الهيكل الرقابي في الهند ٩٧
الفصل الثالث: مبدأ المشروعية النووية (تدرج القواعد القانونية التي تحكم التراخيص النووية الإشعاعية ١٠٢
المبحث الأول: جدوى دراسة مبدأ تدرج القواعد القانونية ومضمونه ١٠٢
المبحث الثاني: مصادر القاعدة القانونية طبقاً لمبدأ التدرج ١٠٥
المطلب الأول: الدستور ١٠٥
المطلب الثاني: المعاهدات النووية ١٠٨
الفرع الأول: أسباب أهمية المعاهدات النووية كمصدر من مصادر مبدأ المشروعية النووية ١٠٨
الفرع الثاني: العلاقة بين المعاهد النووية والتشريع الوطني ١١٠
المطلب الثالث: التشريع النووي ١١٥
المطلب الرابع: اللوائح النووية ١٢٠
الفرع الأول: ماهية اللوائح النووية وضرورتها ١٢٠
الفرع الثاني: التوصيات الدولية ١٢٣

أولاً: ماهية التوصيات الدولية في هذا الشأن ١٢٣
ثانياً: طريقة العمل بالتوصيات الدولية على المستوى الوطني
الباب الثاني ١٢٧
أحكام التراخيص النووية والإشعاعية
الفصل الأول: منح التراخيص النووية والإشعاعية ١٣٠
المبحث الأول: طلب الترخيص ١٣٠
المطلب الأول: شكل طلب الترخيص ١٣٠
المطلب الثاني: المستندات المطلوبة ١٣٢
المبحث الثاني: مراحل ترخيص المنشآت النووية في بعض الدول ١٣٥
الفصل الثاني: القيود الشكلية على التراخيص النووية والإشعاعية ١٧٣
المبحث الأول: إجراء تحقيقات عامة ١٧٤
المبحث الثاني: نماذج لمشاركة الجمهور في التراخيص النووية في بعض الدول ١٨٥
المبحث الثالث: الجهات الاستشارية ١٩٤
الفصل الثالث: القيود الموضوعية على التراخيص النووية والإشعاعية ٢٠٥
المبحث الأول: القيود الخاصة بحماية البيئة ٢٠٦

المطلب الأول: البعد البيئي في النظام الأمريكي ٢١٤
المطلب الثاني: القيود البيئة في فرنسا ٢٢٠
المبحث الثاني: تحقيق أسس الوقاية الإشعاعية ٢٢٢
المبحث الثالث: حماية العاملين والجمهور ٢٣١
الباب الثالث ٢٤٣
الرقابة على التراخيص النووية والإشعاعية
الفصل الأول: الرقابة الإدارية على التراخيص النووية والإشعاعية ٢٤٤
المبحث الأول: التفتيش ٢٤٥
المطلب الأول: المبادئ التي يقوم عليها التفتيش ٢٤٥
المطلب الثاني: معالجة التفتيش في بعض الأنظمة القانونية ٢٥١
المبحث الثاني: وقف وإلغاء الترخيص النووي والإشعاعي ٢٥٤
الفصل الثاني: الرقابة غير الإدارية على التراخيص النووية والإشعاعية ٢٥٩
المبحث الأول: الرقابة الدستورية في المجال النووي ٢٥٩
المبحث الثاني: رقابة الإلغاء والتعويض في المجال النووي ٢٦٥
المطلب الأول: رقابة الإلغاء في المجال النووي ٢٦٥
المطلب الثاني: المسئولية عن تعويض الأضرار الناجمة عن النشاط المرخص به. ٢٨٦

الفرع الأول: مدى مسئولية المرخص له عن النشاط المرخص به ٢٨٦

البند الأول: مدى جواز أن يدفع المرخص له مسئوليته اتجاه الغير بسبق الحصول على ترخيص ٢٨٦

البند الثاني: مدى تأثير الترخيص الإداري على طبيعة الحكم بمسئولية مشغل المنشأة ٢٩١

الفرع الثاني: مسئولية المرخص له عن أضرار النشاط النووي ٢٩٤

البند الأول: المسئولية عن المصادر الإشعاعية المرخصة ٢٩٤

البند الثاني: مسئولية المرخص له عن أضرار المنشآت النووية ٣٠٠

الفرع الثالث: مدى مسئولية الدولة عن النشاط المرخص به

البند الأول: معارضة تدخل الدولة في مجال التعويض ٣١٧

البند الثاني: تأييد مبدأ تدخل الدولة في مجال التعويض ٣١٩

المبحث الثالث: الرقابة الشعبية ٣٢٦

المطلب الأول: رقابة الرأي العام ٣٢٦

المطلب الثاني: الرقابة البرلمانية ٣٣٢

الباب الرابع ٣٣٥

التنظيم القانوني لترخيص النشاط النووي والإشعاعي في مصر

الفصل الأول: وسائل الدولة في تحقيق الأمان النووي ٣٣٦

المبحث الأول: الجهة الرقابية في مصر ٣٣٦

المطلب الأول: دور هيئة الطاقة الذرية ٣٣٩
المطلب الثاني: دور وزارة الصحة ٣٤٣
المطلب الثالث: النواحي الرقابية في قانون البيئة ٣٤٥
المطلب الرابع: تقييم الهيكل الرقابي المصري ٣٤٧
المبحث الثاني: القواعد القانونية التي تلتزم بها الجهة الرقابية في مصر ٣٥٠
الفصل الثاني: أحكام الترخيص بالنشاط النووي والإشعاعي ٣٥٤
المبحث الأول: مراحل الترخيص النووي والإشعاعي ٣٥٤
المبحث الثاني: القيود الوارد على التراخيص النووية والإشعاعية ٣٦١
المطلب الأول: القيود البيئية على النشاط النووي ٣٦١
المطلب الثاني: حماية العاملين والجمهور من خطر الإشعاعات المؤينة ٣٧٤
المبحث الثالث: الرقابة على التراخيص النووية والإشعاعية ٣٨٢
المطلب الأول: الرقابة الإدارية ٣٨٣
الفرع الأول: التفتيش ٣٨٣
الفرع الثاني: إلغاء وقف الترخيص النووي والإشعاعي ٣٨٦
الفرع الثالث: الرقابة القضائية والبرلمانية ٣٩٠

الخاتمـة ٤٠٧

ملحق بالقرارات والدلائل التنظيمية في فنلندا

قائمة المراجع ٤٣١

فهـرس ٤٦٦

مستخلص الرسالة

ترتب على اكتشاف الطاقة النووية، الاستفادة بها في العديد من المجالات من صناعية وزراعية وطبية بالإضافة إلى الدور المتنامي الذي تلعبه كمصدر من مصادر الطاقة.

ونظرا لما تمثله الطاقة النووية في العصر الحديث من أهمية، فقد نشطت الجهود لمحاولة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الطاقة، ودرء الأضرار التي قد تنجم عن استخدامها، ومن بين هذه الجهود الجهد القانوني.

وقد شكلت هذه القواعد فيما بينها ما يعرف بالقانون النووي.

ويشكل الدور الوقائي لهذه القواعد أهمية خاصة في المجال النووي، لذا يبرز الدور الرقابي للدولة في هذا المجال. ومن أهم الآليات التي تملكها الدولة لتحقيق هذا الدور الترخيص بالنشاط النووي.

فالترخيص بالنشاط النووي وسيلة تتجلى فيها قدرة المنظم النووي على التوفيق بين اعتبارات متعددة، حيث يجب التوفيق بين اعتبارات الأمان النووي والوقاية من الإشعاع للعاملين والجمهور وحماية البيئة والرغبة في تطوير الطاقة النووية. كما يسعى إلى التوفيق بين الاعتبارات الدستورية والدولية، وضرورة مشاركة الأفراد في صناعة القرار النووي.